

ملخص التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2024

يهدف التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المُرفق لقانون المالية رقم 23.55 لسنة 2024، إلى إبراز دور هذه المرافق بصفقتها مصالح للدولة، تحظى بنمط تدبير يقوم على الاستقلالية المالية، حيث إنها تلعب دورا مهما في الدينامية التنموية لبلادنا، كما تساهم في تنزيل الاستراتيجيات والسياسات العمومية. كما أن تواجدها على المستوى المحلي وعلاقتها المباشرة بالمرتفقين يجعل منها فاعلا هاما في تحسين الخدمات العمومية المقدمة عن قرب، سواء من ناحية الكم أو الكيف.

انسجاما مع هذه الطموحات، يأتي التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المُرفق لقانون المالية لسنة 2024، ليسلط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه هذه المرافق في تدبير الخدمات المقدمة عن قرب للمواطنين، مع ربط برامج عملها بأهداف واضحة يتم قياسها من خلال مؤشرات مرقمة.

ويسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2023، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2022 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2021، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، وأخيرا يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2022 ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2023، وكذا برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

I. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها:

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة إلى 171 مرفقا برسم سنة 2023، مقابل 173 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف مرفقين ابتداء من فاتح يناير 2023، ويتعلق الأمر بـ "مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية" و"المنتزه الوطني لسوس ماسة" التابعين لوزارة الفلاحة والصيد البحري، والتنمية القروية، والمياه، والغابات.

وبالموازاة مع ذلك، لا بد من التذكير بتغيير تسمية أربعة (4) مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، وهي "المستشفى العسكري بالعيون" الذي أصبح يسمى "المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون"، و"المستشفى العسكري بالداخلة" الذي أصبح يسمى "المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة"، و"المستشفى العسكري بكلميم" الذي أصبح يسمى "المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم"، وكذا "المركز الطبي الجراحي العسكري بأكادير" الذي أصبح يسمى "المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير".

هذا، وتتوزع هذه المرافق حسب 8 مجالات تهم الوظائف الكبرى للدولة وهي: مجال الصحة ويضم 91 مرفقا، ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ويتكون من 44 مرفقا، ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ويضم 16 مرفقا، ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة ويتكون من 9 مرافق، ومجال الأنشطة الترفيهية ويضم 5 مرافق، ومجال الفلاحة والصيد البحري والغابات ويضم مرفقين، ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ويتكون من 3 مرافق، وكذا مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويضم مرفقا واحدا.

II. حصيلة الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022:

سجلت هذه المرافق، مع نهاية سنة 2022، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 3.152,11 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق العاملة في مجال الصحة بنسبة 35,7% وفي مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى بدرجة أقل، بنسب بلغت على التوالي 23,48% و21,74%.

وفيما يتعلق بمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022، فقد ناهز مبلغها الإجمالي (أخذا بعين الاعتبار الفائض المسجل خلال السنة السابقة) حوالي 5.719,54 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 5.346,39 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 106,98%. حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية 1.633,12 مليون درهم مقابل توقعات ناهزت 1.437,93 مليون درهم، وهو ما يعادل نسبة تحصيل تقدر ب 113,57%؛

- بلغت تحويلات الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2022، حوالي 895,84 مليون درهم، مقابل 828,73 مليون درهم خلال سنة 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 8,10%؛

- من جهته، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار المسجل نهاية سنة 2021، والمرحل إلى سنة 2022، حوالي 3.190,58 مليون درهم، مقابل 3.032,17 مليون درهم عند نهاية سنة 2020، أي بارتفاع يقدر بحوالي 5,22%. ويمثل هذا الفائض نسبة 55,78% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2022، مقابل 28,55% بالنسبة للمداخيل الذاتية و15,66% بالنسبة لتحويلات الميزانية العامة.

بالنسبة **لنققات** مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المنجزة خلال سنة 2022، فقد بلغت حوالي 2.567,43 مليون درهم، مقابل اعتمادات أداء مفتوحة ناهزت 5.152,09 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 49,83%. وتتوزع هذه النققات حسب طبيعتها بين نققات الاستغلال التي بلغت حوالي 2.104,53 مليون درهم، أي ما يعادل 55,89%، ونققات الاستثمار التي ناهزت 462,90 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 33,39%. وتجدر الإشارة إلى أن نسب تنفيذ هذه النققات بلغت 67,23% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية، و60,29% و47,78% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الصحة ومجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى.

من جانب آخر، بلغت نسبة تغطية النققات من خلال المداخيل الذاتية 63,61% سنة 2022، مقابل 73,83% سنة 2021، وهو ما يمثل تراجعاً ب 10,22 نقطة، وذلك نظراً لاستقرار موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة ما بعد الأزمة الصحية كوفيد-19.

III. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2022-2023 وبرنامج عملها برسم سنة 2024:

يستعرض **الجزء الثالث** من التقرير **الإنجازات المادية** لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الإنتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، فبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الصحة، فقد عملت المستشفيات العمومية خلال على

مواصلة مجهوداتها الرامية إلى الرفع من إنتاجية المصالح الجراحية، من خلال الزيادة في عدد الأطقم الطبية والتمريضية المتخصصة في الجراحات، وكذا تعزيز البنية التحتية والتجهيزات بقاعات العمليات. هذا، وقد بلغت نسب الولوج الاستشفائي والولادات القيصرية بالمؤسسات الصحية، برسم سنة 2022، على التوالي 50,2% و157,8%، بالإضافة إلى معدل التكفل بالمرضى والذي بلغ 120,4%. وسوف تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2024، خاصة من خلال تحسين حكمة المؤسسات الصحية، وتحسين الوسائل التقنية واللوجستية، وترشيد النفقات مع الحفاظ على مستوى وجودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى مواصلة إصلاح قطاع الصحة، وذلك من خلال إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2022-2023، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 28.136 كلم من الشبكة الطرقية وتقييم حالتها البنيوية والسطحية، وصيانة واستغلال نظام المعلومات الطرقي، بالإضافة إلى نظام إدارة أحداث الشبكة الطرقية ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة المعدات وتجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء آليات الأشغال العمومية لضمان استمرارية السير على الطرق. أما برسم سنة 2024، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول مواصلة أشغال فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق، وتحديث تجهيزات الفحص، والرفع من معدل توفر معدات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

من جانب آخر، عملت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية، خلال الفترة 2022-2023، على مواصلة برامج العمل المسطرة برسم هذه الفترة، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية، وتحسين ظروف الاستقبال وتهيئة الفضاءات الرياضية والثقافية. هذا، وتعتزم هذه المرافق برسم سنة 2024، تحسين خدماتها لفائدة المرتفقين من خلال إعادة تأهيل فضاءاتها، واقتناء معدات جديدة، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.